

دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.

د. بسدات كريمة

أستاذة محاضرة (ب) - جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 24 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1992-2015)، اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية: رصيد ميزان المدفوعات، مكونات الحساب الجاري الخارجي، مكونات حساب رأس المال.

توصلت الدراسة الى أن تركيبة الصادرات، ارتفاع حصيلة الواردات، و حركة رؤوس الأموال تعتبر من أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الحساب الجاري الخارجي، حساب رأس المال، أسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.

Abstract:

This paper aims to examine the reasons of the Algerian balance of payments disequilibrium, has been relying on a time series contains 24 Show cover the annual period (1992-2015), the study relied on the following variables: the balance of payments, external current account components, capital account components.

The study found that the composition of exports, rising imports value, and the movement of capital are one of the most important reasons of the balance of payments disequilibrium.

Key words: balance of payments, the external current account, the capital account, the reasons of the balance of payments disequilibrium in Algeria.

المقدمة:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي و مدى اندماجه مع الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، كما أنه من خلال دراسة مكوناته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، و عليه أي خلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي ، و بالتالي نظرا للأهمية التي يكتسبها ميزان المدفوعات في أي دولة لا بد من معرفة أهم العوامل المؤثرة عليه و المتسببة في اختلال وضعيته، من هذا المنطلق تبرز إشكالية دراستنا كمايلي: ماهي أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، و كيف يمكن الحد منها ؟

فرضيات الدراسة:

- لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، و تحويلات صافية.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات الاستثمار المباشر، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات الاستثمار المباشر، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل

هيكل الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة و الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم إعطاء مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، بعد ذلك سيتم تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و أهم المراحل التي مر بها، و في الأخير نقوم بدراسة قياسية لتحديد أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

1. الأسس النظرية لميزان المدفوعات:

1.1. تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل تسجل فيه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة.¹

كما يعرف على أنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، أي أنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.²

أما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه " سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم"³.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج :

يسجل في ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة فلا يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات.

¹ - شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 188.

² - Josette Peyrard, Gestion Financiere Internationale, 5^{eme} edition, Vuibert, Paris, 1999, p 40.

تعتبر المعاملات خارجية إذا تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت لهم نفس الجنسية، و عليه حتى يتم تسجيل أي معاملة في ميزان المدفوعات فإنه تؤخذ بعين الاعتبار الإقامة و ليست الجنسية.

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

1.2. أهمية ميزان المدفوعات:

من خلال ميزان المدفوعات يمكن التعرف على المركز الاقتصادي الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي.⁴

يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية. يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

يحتوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

1.3. عناصر ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:⁵

1. الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات و ينقسم الى:

الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة):

⁴ - سمير فحري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص71.

⁵ - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203.

يشمل صادرات وواردات السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير منظورة):

تسجل فيه جميع الصادرات و الواردات من الخدمات، أي انه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية، إلخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.

حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

2. حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء من دولة لأخرى، و ينقسم الى قسمين:

حساب رأس المال طويل الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات).

رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل.... إلخ.⁶

3. ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي (حساب التسويات الرسمية):

الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة لتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان

⁶ - جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000/ ص 49.

مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطياتها من الذهب و العملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض.

4. حساب السهو والخطأ:

يستخدم هذا الحساب لضمان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل بسبب الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات. عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد.

4.1. اختلال ميزان المدفوعات:

يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي ، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز⁷، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطيات الذهب و الأرصدة النقدية.

إن اختلال ميزان المدفوعات يأخذ عدة أشكال، قد يكون الاختلال مؤقت يدوم لفترة قصيرة، أو دائم يستمر لفترة طويلة.

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل من أهمها:

- التغير في الدخل النقدي ، و قد يكون تغيرا تضخميا يؤدي الى زيادة الدخل أو انكماشيا يؤدي الى نقص الدخل.
- تقلبات الدورات الاقتصادية (حالة الرخاء أو كساد).
- أسباب هيكلية و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة.

⁷ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية،

- أسباب دورية و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- معدل تدفق رؤوس الأموال.
- تقلبات سعر الصرف.
- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كالحروب، الكوارث الطبيعية تغير أذواق المستهلكين... الخ .

5.1. طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، و وجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشرا على ضعف أداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ، و يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق و ذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية، و النظرية الحديثة.

يرى رواد النظرية التقليدية أن لجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأثمان في الخارج و الداخل، و قد استند الاقتصادي كنز الى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخل و آثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان و تغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.⁸

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. - استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.... الخ.

بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

2. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر.

1.2. تطور ميزان المدفوعات 1992-2003⁹

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات كبيرة خاصة في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، انعكست بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات الذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ الاستقلال، فبأنهيار أسعار البترول تراجعت حصيللة الصادرات بنسبة 38.01% أي انخفاض ب 5 مليار دولار عن سنة 1985¹⁰، مما نتج عنه تدهور مستمر في ميزان

⁸ - Pierre Jacquemont: Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989, p :65.

⁹ - Mohamed Kenniche :Monnaie surévaluée, système des prix et dévaluation en Algérie , les cahiers du CREAD N° 57 ,Alger, 2001, p :22.

¹⁰ Ahmed Bouyacoub, Entreprise et Exportation : Quelle Dynamique, Les Cahiers du CREAD, N° 41 , Premier trimestre 1998, P7.

المدفوعات حيث سجل ميزان الجاري الخارجي عجز قدره 2.230 مليار دولار أمريكي، ليعرف تحسنا سنة 1987 ثم يعود إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي 1988-1989، و في سنتي 1990-1991 عرف رصيد حساب المدفوعات فائض قدر بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لارتفاع أسعار البترول و التي بلغت 24.4 دولار للبرميل سنة 1990، زد على ذلك انخفاض أسعار الصرف و تنفيذ برنامجي الاستعداد الائتماني في سنتي 1989 و 1991¹¹.

أما بالنسبة لميزان رؤوس الأموال، فقد كان من الضروري أن يساهم في تغطية العجز الحاصل في ميزان الجاري الخارجي، هذا يعني أن حساب رأس المال قد لعب دوره في تمويل عجز الحساب الجاري من خلال تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي تتمثل أساسا في القروض طويلة الأجل.

يوضح الجدول رقم (01) تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدى من 1992-2003، حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سنة 1992 عرف فائضا قدره 0.23 مليار دولار، غير أنه ابتداء من سنة 1993-1999 (باستثناء سنة 1997) سجل عجزا مستمرا، فقد تراجع رصيد الحساب الجاري الخارجي بسبب انخفاض الصادرات التي بلغت سنة 1993 حوالي 10.41 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

عرفت سنتي 1994-1995 عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بلغ حوالي 4.38، 6.32 مليار دولار أمريكي على التوالي، حيث سجل كل من الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال رصيد سالب، وذلك راجع الى انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها خلال هاتين السنتين، كما أن قيمة الواردات انتقلت من 9.15 سنة 1994 إلى 10.10 مليار دولار سنة 1995 عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي نتيجة تخفيض قيمة العملة، و يرجع العجز في حساب رأس المال ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة في إطار حصول

¹¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص

الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ و الاتفاق لإعادة جدولة الديون مع نادي باريس و لندن.¹²

أما خلال سنتي 1996-1997 شهد رصيد ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2.09- مليار دولار سنة 1996 إلى 1.16 مليار دولار سنة 1997، و ذلك راجع إلى تحسن رصيد الحساب الجاري الخارجي الذي وصل سنة 1997 إلى 1.25 مليار دولار بعدما سجل سنة 1996 عجزا قدره 2.24- مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار البترول و عليه زيادة حصيلة الصادرات البترولية و التي انتقلت من 12.65 مليار دولار سنة 1996 إلى 13.18 مليار دولار

سنة 1997، لكن ذلك لم يستمر طويلا و بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا خلال سنتي 1998-1999، غير انه ابتداء من سنة 2000 عرف ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا، فقد ارتفعت حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 23.99 مليار دولار سنة 2003.

عرفت الجزائر في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك لتدهور الميزان التجاري الجزائري نتيجة تدني أسعار صادرات النفط وارتفاع الواردات من جهة و الهيكل الغير ملائم للديون الخارجية من جهة أخرى، أما في التسعينات فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية، هذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني كان لها أثر بالغ على الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي.

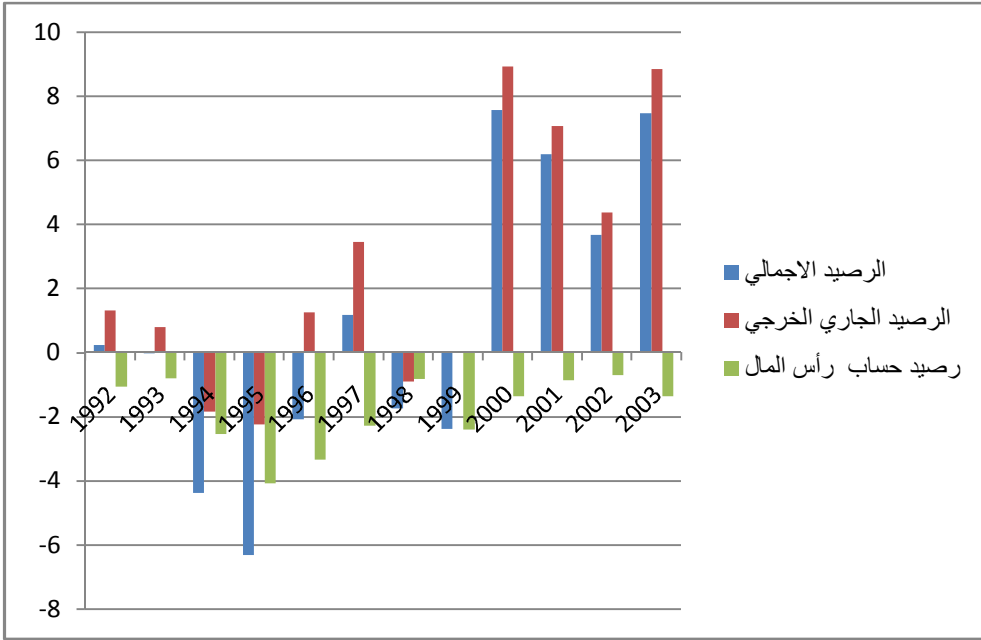
¹² - كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر - تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 109.

الجدول رقم(01): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 1992-2003.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
8.84	4.37	7.06	8.93	0.02	-0.91	3.45	1.25	-2.24	-1.84	0.8	1.30	الرصيد الجاري الخارجي
11.14	6.70	9.61	12.30	3.36	1.51	5.69	4.13	0.16	-0.26	2.42	3.21	الميزان التجاري
24.47	18.71	19.09	21.65	12.32	10.14	13.82	13.22	10.26	8.89	10.41	11.51	1. الصادرات
23.99	18.11	18.53	21.06	11.91	9.77	13.18	12.65	9.73	8.61	9.88	10.98	المحروقات
0.47	0.61	0.56	0.59	0.41	0.37	0.64	0.57	0.53	0.28	0.53	0.53	صادرات أخرى
-	-	-9.48	-9.35	-8.96	-8.63	-8.13	-9.09	-10.10	-9.15	-7.99	-8.30	2. الواردات
13.32	12.01											
-1.35	-1.18	-1.53	-1.45	-1.84	-1.48	-1.08	-1.40	-1.33	-1.24	-1.01	-1.14	.خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
-2.70	-2.23	-1.69	-2.71	-2.29	-2.00	-2.22	-2.35	-2.19	-1.74	-1.75	-2.16	دخل العوامل، صافي
1.75	1.07	0.67	0.79	0.79	1.06	1.06	0.88	1.12	1.40	1.14	1.39	مخزونات صافية
-1.37	-0.71	-0.87	-1.36	-2.40	-0.83	-2.29	-3.34	-4.09	-2.54	-0.81	-1.07	رصيد حساب رأس المال
0.62	0.97	1.18	0.42	0.46	0.50	0.26	0.27	0.00	0.00	0.00	0.03	الاستثمار المباشر(الصافي)
-1.38	-1.32	-1.99	-1.96	-1.97	-1.33	-2.51	-3.40	-3.89	-2.48	-0.33	0.08	رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)
-0.61	-0.36	-0.06	0.18	-0.89	0.00	-0.04	-0.21	-0.20	-0.06	-0.48	-1.18	قروض قصيرة الأجل
7.47	3.66	6.19	7.57	-2.38	-1.74	1.16	-2.09	-6.32	-4.38	-0.01	0.23	الإجمالي

Source ; Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Hors Série, Juin
2006,pp72-73

الشكل رقم(01): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر 1992-2003.



المصدر: من إعداد الباحثة

2.2. تطور ميزان المدفوعات 2004-2015

من خلال الجدول رقم (02) و الذي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري، نلاحظ رصيد ميزان المدفوعات حقق فائض مستمر منذ سنة 2000 ليواصل ذلك حتى سنة 2008، حيث سجل في 2004 فائض بلغ 9.25 مليار دولار (بلغت قيمة صادرات البترول 31.55 مليار دولار) ليرتفع إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 (بلغت قيمة صادرات البترول 44.19 مليار دولار)، غير انه في سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل الى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008، و يرجع ذلك الى انخفاض أسعار البترول و تقلص الإيرادات البترولية، غير انه ابتداء من 2010 إلى غاية 2013 عرف تحسنا، لكن ذلك لم يستمر حيث سجلت سنتي 2014 و 2015 عجز قدره 5.88، 14.39 مليار دولار على التوالي بسبب

الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما انعكس بالسلب على رصيد الحساب الجاري الخارجي، كما أن رصيد حساب رأس المال عرف عجزا مستمرا منذ سنة 1992 الى غاية 2007، و قد بلغ العجز سنة 2006 حوالي 11.22 مليار دولار بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي و ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفت تحسنا خلال الفترة من 2008-2012 مما انعكس على رصيد حساب رأس المال ، لكن رغم ذلك سجل ميزان المدفوعات فائض قدره 17.73 مليار دولار، أما في 2008 فقد سجل حساب رأس المال للمرة الأولى رصيد موجب و يعزى ذلك الى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط و الصرف، وذلك راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري و بشكل كبير على الصادرات البترولية، فخلال العشرية الأخيرة شهدت أسعار البترول ارتفاع محسوس انعكس بالإيجاب على وضعية ميزان المدفوعات، غير أنه في سنة 2014 و بداية سنة 2015 ومع انخفاض أسعار البترول و تراجع الصادرات البترولية سجل ميزان المدفوعات عجزا وصل الى 14.39 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015، و عليه لا يزال ميزان المدفوعات يخضع إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي .

الجدول رقم (02): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2004-2015.

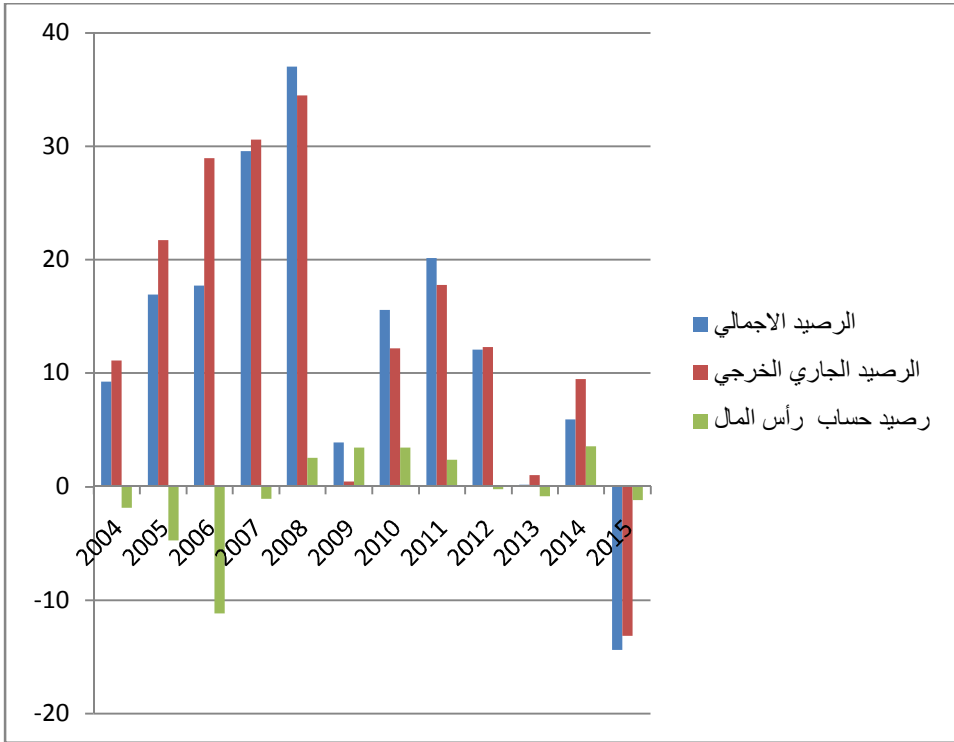
2015 [*]	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
-13.17	-9.44	1.00	12.30	17.77	12.16	0.41	34.45	30.59	28.95	21.72	11.12	الرصيد الجاري الخارجي
-8.18	0.32	9.73	20.17	25.96	18.20	7.78	40.52	34.23	34.06	26.47	14.27	الميزان التجاري
18.91	59.99	64.71	71.74	72.89	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	1. الصادرات
18.10	58.36	63.66	70.58	71.66	56.12	44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	الخروقات
0.81	1.63	1.05	1.15	1.23	0.97	0.77	1.40	0.98	1.13	0.74	0.66	صادرات أخرى
-27.09	-59.67	-54.99	-51.57	-46.93	-38.89	-37.40	-38.07	-26.35	-20.68	-19.86	-17.95	2. الواردات
-3.34	-8.16	-7.00	-7.13	-8.81	-8.33	-8.69	-7.58	-4.04	-2.20	-2.27	-2.01	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
-2.93	-4.88	-4.52	-3.91	-2.04	-0.37	-1.31	-1.26	-1.83	-4.52	-5.08	-3.60	دخل العوامل، صافي
1.28	3.28	2.79	3.17	2.65	2.65	2.63	2.77	2.22	1.61	2.06	2.46	تحويلات صافية
-1.22	3.55	-0.87	-0.24	2.38	3.42	3.45	2.54	-1.08	-11.22	-4.78	-1.87	رصيد حساب رأس المال
-1.33	1.47	1.96	1.52	2.04	3.47	2.54	2.28	1.35	1.76	1.02	0.62	الاستثمار المباشر(الصافي)
-0.29	0.52	-0.39	-0.62	1.08	0.44	1.30	-0.43	-0.77	-11.89	-2.97	-2.23	رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)
0.40	1.24	-2.27	-1.14	1.41	-0.49	-0.39	0.69	-1.66	-1.08	-2.83	-0.26	قروض قصيرة الأجل
-14.39	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	29.53	17.73	16.94	9.25	الاجمالي

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم (5،30،29،17)،

2015،2014،2012،2008،ص15

(*) : وضعية مؤقتة، السداسي الأول.

الشكل رقم(01): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر 2004-2015



المصدر: من إعداد الباحثة.

3. الدراسة القياسية:

1.3. البيانات:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري و اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 24 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1992-2015)، تم الحصول على البيانات من بنك الجزائر.

2.3. متغيرات الدراسة:

لمعرفة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري سيتم أولا اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات و كل من رصيد الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال، ثم سيتم اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وكل من مكونات الحساب الجاري الخارجي

(.صادرات المحروقات، صادرات أخرى،خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية)، و مكونات حساب رأس المال (الاستثمار المباشر، رؤوس الموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل)، خلال الفترة الممتدة من 1992-2015، لتوضيح هذه العلاقة سوف نعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

3.3. منهج الدراسة:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعتبر من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداما، يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي هو المتغير التابع، و عدة متغيرات كمية أخرى هي المتغيرات المستقلة أو المفسرة بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تكون الصياغة العامة لهذه العلاقة الخطية كمايلي:

حيث أن:

y_i : المتغير التابع.

x_i : المتغيرات المستقلة.

β_i : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

β_0 : قيمة ثابتة.

μ_i : الخطأ العشوائي.

$i = 1, 2, 3, \dots, n$

n : عدد المشاهدات.

لتقدير معاملات النموذج في المعادلة نستخدم طريقة المربعات الصغرى.

4.3. توصيف نموذج الدراسة:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات تم الاعتماد على دراسة قياسية باستعمال تحليل الانحدار المتعدد، بداية سيتم اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات (كمتغير تابع) و كل من رصيد الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال (كمتغيرات مستقلة)، سيكون النموذج كالتالي (النموذج العام):

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \mu_i$$

حيث:

y : المتغير التابع الممثل في رصيد ميزان المدفوعات.

x_1 : رصيد الحساب الجاري الخارجي.

x_2 : رصيد حساب رأس المال.

و لدراسة هذه العلاقة بنوع من التفصيل و التعمق و حتى نتمكن من تحديد أسباب اختلال ميزان المدفوعات بدقة أكثر، سيتم اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وكل من مكونات الحساب الجاري الخارجي (صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية)، و مكونات حساب رأس المال (الاستثمار المباشر، رؤوس الموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل)، سيكون النموذج كالتالي (النموذج):

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \beta_7 x_7 + \beta_8 x_8 + \beta_9 x_9 + u_i$$

حيث:

y : المتغير التابع الممثل في رصيد ميزان المدفوعات.

x_1 : صادرات المحروقات.

x_2 : صادرات أخرى.

x_3 : الواردات.

x_4 : خدمات خارج دخل العوامل.

x_5 : دخل العوامل.

x_6 : تحويلات صافية..

x_7 : الاستثمار المباشر.

x_8 : رؤوس الأموال الرسمية.

x_9 : قروض قصيرة الأجل.

5.3. نتائج الدراسة:

يوضح الجدول رقم (01) نتائج التحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات و كل من الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال ، حيث نجد قيمة $R^2 = 0.98$ مما يعني أن النموذج يفسر 98٪ من الاختلافات في قيم النموذج، كما أن هناك ارتباط قوي و موجب بين الحساب الجاري الخارجي (X_1) و رصيد ميزان المدفوعات و ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1 ٪.

جدول رقم (01): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

SIG	r	SIG		
0.000	0.965	0.000	1.019	
0.721	0.77	0.000	1.014	
0.98				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد يمكن استنتاج معادلة الانحدار كمايلي:

$$y = -0.250 + 1.019x_1 + 1.014x_2 + 0.000 \dots\dots\dots (01).$$

من خلال المعادلة رقم (01) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل الحساب الجاري الخارجي (1.019) و قد بلغت قيمة (t) (97.47+) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1٪ ، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الحساب الجاري الخارجي و رصيد ميزان المدفوعات ، و عليه كلما كان هناك تحسن في الحساب الجاري الخارجي سينعكس ذلك بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات ، أي أن التغيرات الحاصلة في الحساب الجاري الخارجي تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في نفس الاتجاه ، هذا يعني رفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و الحساب الجاري الخارجي.

- إن معامل حساب رأس المال (1.014) و قد بلغت قيمة (t) (25.13+) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1٪، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حساب رأس المال و رصيد ميزان المدفوعات ، و عليه كلما كان هناك تحسن

في حساب رأس المال سينعكس ذلك بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات، ، هذا يعني رفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و حساب رأس المال.

يوضح الجدول رقم (02) نتائج التحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين بين رصيد ميزان المدفوعات وكل من صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية، الاستثمار المباشر، رؤوس الموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل، حيث نجد قيمة $R^2 = 0.97$ مما يعني أن النموذج يفسر 97٪ من الاختلافات في قيم النموذج، كما أن هناك ارتباط موجب بين صادرات المحروقات (X_1)، صادرات أخرى (X_2)، رؤوس الأموال الرسمية (X_7)، قروض قصيرة الأجل (X_8) و رصيد ميزان المدفوعات (Y) و ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5 ٪، بينما هناك ارتباط سالب بين الواردات (X_3) و رصيد ميزان المدفوعات و ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5 ٪.

جدول رقم (02): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

SIG	r	SIG		
0.000	0.692	0.000	0.98	
0.023	0.463	0.540	2.917	
0.024	-0.460	0.000	-1.118	
0.249	0.250	0.304	0.926	
0.608	0.110	0.881	0.085	
0.473	0.154	0.303	1.607	
0.644	0.099	0.348	0.936	
0.001	0.647	0.001	1.170	
0.033	0.437	0.011	1.416	
0.97				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد يمكن استنتاج معادلة الانحدار كما يلي:

$$y = -2.53 + 0.98x_1 + 2.917x_2 - 1.118x_3 + 0.926x_4 + 0.085x_5 + 1.607x_6 + 0.936x_7 + 1.170x_8 + 1.416x_9 + 0.00.....(02)$$

من خلال المعادلة رقم (02) تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن كل من متغيرات التالية: صادرات المحروقات، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية موجبة عند أقل 5 %، مما يعني أن أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة الصادرات البترولية سيؤدي إلى إحداث تغير في نفس الاتجاه في رصيد ميزان المدفوعات، كما أن أي تغير في رصيد رؤوس الأموال الرسمية و رصيد القروض قصيرة الأجل سيؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في نفس الاتجاه، في حين نجد أن متغير (X3) المعبر عن الواردات ذو دلالة إحصائية سالبة عند أقل 1 %، بمعنى أنه أي زيادة في قيمة الواردات ستؤدي إلى تراجع في رصيد حساب المدفوعات و العكس صحيح.

و عليه أي تغيرات تحصل في قيمة الصادرات البترولية كتغير أسعار البترول أو سعر الصرف، أو التضخم سيؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الأموال و الذي ينعكس على التغير في رصيد ميزان المدفوعات، كما أن زيادة الدخل في الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، كما أن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة ينتج عنه انخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين داخل هذه الدولة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن تركيبة الصادرات و ما يؤثر عليها -و التي تعتمد بشكل كبير على صادرات البترول - حركة رؤوس الأموال - من الجزائر إلى الخارج- ارتفاع حصيلة الواردات، و كذا انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات و مداخيل الخدمات، و ضعف الاستثمارات المباشرة تعتبر من العوامل التي ساهمت في اختلال ميزان المدفوعات الجزائري.

و عليه يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كمايلي:

- إن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطة بالوضع الاقتصادي الدولي السائد.
- تؤثر قيمة الصادرات البترولية و الواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات، و بالتالي أي تغير يحدث على مستوى سوق البترول، سعر الصرف، العملة، الدخل، أذواق المستهلكين سيكون له أثر على وضعية ميزان المدفوعات.
- تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة على حركة رؤوس الأموال و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات.
- لا بد من تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حتى تقلل من انعكاسات انخفاض أسعار البترول و نحافظ على استقرار وضعية ميزان المدفوعات.
- العمل على تحسين قطاع الخدمات، و الذي يمكن أن يوفر مداخيل معتبرة تساهم في استقرار رصيد الحساب الجاري الخارجي و لا تجعله عرضة للتقلبات في أسعار البترول.
- ضبط و تقييد الواردات التي يتوافر لها بدائل محلية، و بالتالي التقليل من الواردات مما ينعكس بالإيجاب على وضعية ميزان المدفوعات.
- تشجيع الاستثمار المباشر بدل اللجوء إلى القروض التي تؤثر على صيد حساب رأس المال و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع:

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
3. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
4. سمير فحري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
5. شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012.
6. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
7. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
8. Ahmed Bouyacoub, Entreprise et Exportation : Quelle Dynamique, Les Cahiers du CREAD, N° 41, Premier trimestre 1998.
- 9.-Josette Peyrard, Gestion Financière Internationale, 5eme édition, Vuibert, Paris, 1999.
10. Mohamed Kenniche : Monnaie surévaluée, système des prix et dévaluation en Algérie , les cahiers du CREAD N° 57 ,Alger, 2001.
11. Pierre Jacquemont: Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie à faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989, p :65.
- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Hors Série, Juin 2006.
- Bulletin Statistique trimestriel, N°1 septembre 2007.
- Bulletin Statistique trimestriel, N°5 décembre 2008.
- Bulletin Statistique trimestriel, N°17 Mars 2007.
- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Hors Série, Juin 2012.
- Bulletin Statistique trimestriel, N°29 Mars 2014.
- Bulletin Statistique trimestriel, N°30 Juin 2015.
- www.bank-of-algeria.dz/